Journal of Humanities and Social Sciences Researches (JHSSR)

ISSN: 2958-3160 (Online)

The impact of adopting International Financial Reporting Standard No. (8) in the operating sector on profit management in Iraqi commercial banks

Mohammed Muzher Mahdi Aldoury [1]

[1] Department of History, College of Education for Human Sciences, Tikrit University, Tikrit, Iraq.

* Corresponding author: mohammed.m.mahdi@tu.edu.iq

Received:20/6/2024 Accepted: 17/7/2024

Abstract

This research aims to identify the impact of adopting International Financial Reporting Standard: 8 (Disclosure, Measurement and Conformities) in the operational sector on profit management in Iraqi commercial banks. A questionnaire was developed for the purpose of collecting and analyzing primary data, and it was distributed to the study sample consisting of (73 (A member of the financial and accounting managers and heads of the internal audit department. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was relied upon. The most important result was reached, which is that there is an adverse effect of applying International Financial Reporting Standard No. (8): Operating Sectors with all its requirements (disclosure requirements, measurement requirements, reconciliation requirements) on profit management in Iraqi commercial banks. The higher the level of application, the more this contributes. In reducing earnings management. The researcher's most important recommendation is: the need to reduce differences in results in accordance with international financial reporting standards

Keywords: Impact of adoption, disclosure, measurement, reconciliation, earnings management.

اثر تبني المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (8) في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية

م.م. محمد مزهر مهدي [1]

[1] **قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت ، تكريت، العراق.**

البريد الألكتروني للمؤلف المراسل : mohammed.m.mahdi@tu.edu.iq

الخلاصة

يهدف هذا البحث الى التعرف على أثر تبني المعيار الدولي للتقارير المالية:8 (الافصاح، القياس والمطابقات) في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية، اذ تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات الاولية وتحليلها، وتم توزيعهاعلى عينة الدراسة المكونة من (73) فرد من المدراء الماليين والمحاسبيين ورؤوساء قسم التدقيق الداخلي، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. إذ تم التوصل إلى أهم نتيجة وهي وجود إثر عكسي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية بجميع متطلباته (متطلبات الإفصاح، متطلبات القياس، متطلبات المطابقات) على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية، فكلما زاد مستوى التطبيق كلما ساهم ذلك في تخفيض إدارة الأرباح. وأهم توصية يوصي بها الباحث هي: ضرورة تقليل الاختلافات في النتائج بما يتناسب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية..

الكلمات المفتاحية : أثر تبني المعيار، الإفصاح، القياس، المطابقات، إدارة الأرباح.

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

1-1.الفصل الاول: التعريف بالبحث

المقدمة:

في ظل التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في الانشطة وظهور الشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الضخم وزيادة رؤوس الاموال لدى هذه الشركات، ادى الى المهتمين ومستخدمين المعلومات بغض النظر عن كونهم صانعي القرارات او دائنين او مساهمين او اداريين (مجلس ادارة) الى الرغبة في معرفة المعلومات المحاسبية الصحيحة من خلال الافصاح عن القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي اصبح من الضروري ان تعطى لهذه المعلومات اهمية كبيرة التي تفي بأغراض مستخدميها وهذا ما تتطلبه المحاسبة المتطورة الخاضعة للمعايير المحاسبة الدولية.

وان الفضائح المالية التي حدثت مؤخرا والتي مرت بها الشركات في دول العالم اثارت جدلا واسعا حول صدق الارباح المعلن عنها في قائمة الدخل، فقد تقوم الادارة اما بتخفيض الدخل لتتهرب من الضرائب المرتفعة او تزيد الدخل لتعظم من مكافاة مجلس الادارة او تمهيده والذي يتم من خلال تخفيض الدخل في حال كون الدخل مرتفع او زيادته في حال كونه منخفض لتقلل من التقلبات التي تحدث في الدخل وتحقق الاستقرار في اسعار الاسهم في السوق.

وبالتالي اتجهت الجهات التنظيمية المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة الى ايجاد نوع من المعلومات المحاسبية التي تتوفر بها صفة الدقة والموثوقية وتقلل من التعقيد الحاصل في الشركات الكبيرة وهي ما تعرف بـ (المعلومات القطاعية) والتي تتميز بإمكانية الفصل بين قطاعات النشاط والفروع الجغرافية للمؤسسات، كما ان توفر المعلومات التفصيلية التي تشمل معظم الانشطة المتنوعة للشركة ومختلف مناطقها والاسواق التي تعمل فيها يجعل التقارير المالية ذات منفعة اكثر لمستخدميها، حيث انها تمكنهم من تقييم اداء كل قطاع بشكل افضل وبالتالي التنبؤ بربحية هذا القطاع وعليه تقييم ربحية المنشاة ككل.

المطلب الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث: تعتبر التقارير المالية من اهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون في السوق المالي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما ان ممارسات ادارة الارباح تعتبر من اخطر الممارسات التي تواجه عمليه اظهار الاداء الحقيقي للشركة لما تنطوي من تضليل لمستخدمي القوائم المالية للشركة، ومن خلال ما تقدم فإن الدراسة تسعى الى طرح مشكلة الدراسة والتي تتمثل بالتساؤل الرئيس التالي: ما أثر تبني المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS(8) في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية؟

ومن التساؤل الرئيس تنبثق تساؤلات فرعية هي:

1- ما اثر تبني افصاح معيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية؟
2- ما اثر تبني قياس معيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية؟
3- ما اثر تبني مطابقات معيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية؟

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية رئيسة وهي لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $a \leq 0.5$ لتبني المعيار الدولي للتقارير المالية8: القطاعات التشغيلية على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية، ومن الفرضية الرئيسة تتفرع فرضيات فرعية عديدة سيتم اختبارها وهي كالآتي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق متطلبات الافصاح على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق متطلبات القياس على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق متطلبات المطابقات على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية.

هدف البحث: الهدف من هذا البحث بشكل اساسي معرفة أثر تبني معيار (8) بأبعاده (الافصاح والقياس والمطابقات) في القطاع التشغيلي على ادارة الارباح في البنوك التجارية العراقية، كما يهدف الى معرفة مدى التزام البنوك التجارية العراقية بالمعيار الدولي للتقارير المالية (الافصاح والقياس والمطابقات) في القطاع التشغيلي.
أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال معرفة أهمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها ضمن القطاع التشغيلي لما تحتوي من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساهم في تقييم الاداء بشكل افضل.

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

المطلب الثاني : الجانب النظري

1- تبني المعيار الدولي للتقارير المالية 8(IFRS):القطاعات التشغيلية

1-1 ماهية وخصائص المعايير الدولية

ان معايير التقارير الدولية تم تعريفها على انها عبارة عن مجموعة من القواعد والتوجيهات التي اصـــدرت من قبل مجلس معايير محاسبية والتي توضح من خلالها آلية المعالجات المحاسبة للمعاملات المختلفة والتي يجب على المؤسسات ان تلتزم بها عند عرض المعلومات في القوائم المالية ومن خلالها يتم التأكد من صحة البيانات المالية. (ادم وصالح، 2016).

خصائص المعايير الدولية:

1- الملائمة: وتعني ان تتناسب المعايير الدولية مع الاهداف التي تسعى الى تحقيقها اي يتم وضع المعايير وفق الاهداف المحاسبية، اذ ان المستخدمين يمكن ان يستفادوا من خاصية الملائمة عن طريق: (الخطيب والقشي، 2004)

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الاحداث الماضية او الحاضرة او المستقبلية.
- احداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني ان المعلومات الملائمة تؤدي الى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.

2- القبول: ويقصد بها ان تكون المعلومات ذات مصداقية ولاتحتوي على اخطاء وبالتالي يتم الاعتماد عليها من قبل المستفيدين من هذه المعلومات، وان هذه الخاصية يمكن ان تحدث عن طريق : (ابو نصار وحميدات، 2010)

- التمثيل الصادق: وهذا يعني ان يتم التعبير عن المعلومات المالية بصدق وتعكس الواقع الفعلي، وان هذه المعلومات التي لاتتوفر فيها هذا الصفة لايتم الاعتماد عليها في القرارات الاستثمارية.
- عدم التحيز: تعني ان يتم اعداد المعلومات بشكل مستقل، بحيث يتم خدمة كل الجهات المستفيدة من المعلومات، اذ تعتبر المعلومات غير مستقلة اذا كانت معدة بشكل متحيز ولغرض جهة معينة.

1-2 مصادر الدعم والتأييد لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية

هنالك مصدرين من المصادر التي تدعم وتؤيد معايير التقارير الدولية وهي: (الجرف، 2010)

المصدر الاول: هو مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) في المعايير الدولية للتقارير المالية وتشمل تلك المساهمة في مراجعة لتلك المعايير واقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات التداول الخارجي للمؤسسات.

المصدر الثاني: يمثل التشريع رقم (1606 لسنة 2002) والذي تم اصداره من قبل البرلمان الاوربي والذي يلزم المؤسسات العاملة او المقيدة في اي دولة من دول الاتحاد الاوربي بأن تبدأ باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية في القوائم المالية المجتمعة.

1-3 مفهوم ملائمة التقارير المالية

تعتبر الملائمة من الخصائص النوعية للمعلومات والتقارير المالية، اذ تساهم في معرفة اذا كانت التقارير المالية تقدم معلومات مفيدة للأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث اوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية "انه حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب ان تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية او تصحيحها" (يوسف، 2012)، ويمكن القول ان ملائمة المعلومات لاحتياجات المستخدمين يمكن ان تتحدد من خلال مقارنة بين الارقام والقيم السوقية ومن خلال هذه المقارنة يتبين مدى استخدام المستثمرين للمعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية وبالتالي معرفة اذا كان لهذه المعلومات اثر على المستثمرين في اتخاذ قراراتهم. (Dechow,P.,et al.. , 2010) ،كما ترى (صفا، 2015) انه لكي تكون المعلومات ملائمة ينبغي ان تتوفر فيها خصائص عدة وهي:

1- القيمة التنؤية **:** تعتبر القيمة التنبؤية احد الخصائص التي تساعد صانعي القرار على التنبؤ في النتائج المستقبلية بالاستناد الى الاحداث الماضية وبالتالي القدرة على التوصل الى تنبؤات معقولة على الاحداث، كما ان للقيمة التنبؤية اهمية اضافية في حال كانت لديها القدرة على التنبؤ في المستقبل بمعنى لها اثر في قرارات المستخدمين لهذه المعلومات بشكل واضح.

2- القيمة التأكيدية: في حال اكدت المعلومات توقعات المستخدمين ومتخذين القرارات توقعاتهم السابقة يكون لهذه المعلومات قيمة تأكيدية، ويمكن القول ان القيمة التأكيدية والقيمة التنبؤية متداخلة مع بعضها البعض اذ ان المعلومات التي لها قيمة تنبؤية تكون في الغالب لها قيمة تأكيدية.

3- الاهمية النسبية: ان طبيعة المعلومات واهميتها النسبية يمكن ان تؤثر على ملائمتها، اذ ان طبيعة المعلومات في بعض الاحيان تكون كافية لتحدد ملائمة المعلومات فإن الافصاح عن قطاع جديد يعتبر ضروري بغض النظر عن اهميته النسبية، وفي احيان اخرى يكون للأهمية النسبية اثر على ملائمة المعلومات، اذ ان حذف بعض المعلومات او تغييرها سيؤثر على متخذي القرارات الاقتصادية.

4-1 المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS(8): القطاعات التشغيلية

يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS (8) من المعايير المهمة التي تشجع الشركات والمؤسسات على الافصاح الاقطاعي عن قوائمها المالية وبالتالي معرفة وتقييم الاعمال والممارسات التي تقوم بها الشركة واثارها المالية من قبل المساهمين والمستثمرين والدائنين، حيث ان التعديل الذي اجري على المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 يتطلب من المؤسسات ان تفصح في تقاريرها المالية عن المعلومات عن القطاع التشغيلي الخاص بالشركة بالإضافة الى الخدمات والمنتجات والمناطق الجغرافية، حيث ان هذا المعيار IFRS(8) يتطلب ايضا من الشركات ان تفصح عن قطاعاتها التشغيلية والتي يمكن ان تحقق شروط معينة من الافصاح، وقد طبق هذا المعيار منذ يناير 2009 بدلا من المعيار المحاسبي الدولي IAS14 .(الاسعد، 2013)، وفيما يلي توضيح لمتطلبات هذا المعيار: (يوسف وصفا، 2016)

اولا: تحديد القطاعات المشمولة في التقارير المالية: ان (مدخل الادارة) من المداخل التي تبناها هذا المعيار ويتم بموجبه تحديد القطاعات التي سيتم الافصاح عن تقاريرها المالية الداخلية، ويمكن ان يحقق القطاع التشغيلي الشروط الثلاث التالية:

1- المشاركة في الانشطة التجارية والحصول على بعض الايرادات وتكبد بعض المصاريف التي تتعلق بالمعاملات مع الاجزاء الاخرى لنفس المنشأة.
2- يمكن ان تدقق نتائج العمليات التشغيلية من قبل صانع القرار التشغيلي ويقصد بهذا المصطلح (صانع القرار التشغيلي الرئيسي) هو الذي يقوم بتحديد وظيفة معينة ولا يعني بالضرورة ان تكون محددة، والغرض من هذه الوظيفة اتخاذ القرارات الخاصة بتحصيل الموارد وتقييم الاداء.

ثانيا: قياس المعلومات القطاعية: ان الافصاح عن التقارير المالية للقطاعات التشغيلية بموجب المدخل الذي تبناه المعيار الدولي للتقارير المالية (8) يكون على نفس الاسس المتبعة عند الافصاح عن التقارير لصانع القرار التشغيلي لكي يتم بموجب هذه التقارير تخصيص الموارد للقطاعات، كما ان السياسات المستخدمة في إعداد التقارير المالية الخارجية هي نفسها المستخدمة في إعداد التقارير المالية الداخلية، بالإضافة الى ان كل عملية تتم كالتسويات والحذف او تخصيص الايرادات ينبغي ان تكون مشابهة لعمليات قياس الارباح او خسائر القطاع من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي.

ثالثا: الافصاح عن القطاعات التشغيلية: ان المعلومات القطاعية التي يتم الافصاح عنها في الشركات لإظهار بعض المخاطر والعوائد من خلال عرض المركز المالي واداء الشركة حسب القطاعات التشغيلية، كما وضع المعيار الدولي للتقارير المالية (8) بعض الاسس للمعلومات التي ينبغي التقرير عنها وتفيد الجهات المستفيدة من هذه القوائم حيث يتطلب المعيار الافصاح عن: (الخضري، 2013)

1- معلومات عامة :

تتضمن المعلومات العامة التي يجب الافصاح عنها بموجب المعيار IFRS(8) ما يلي

- المعلومات التي يتم استخدامها لتحديد قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية والتي تتضمن تنظيم المنشأة على اساس الاختلاف في نوعية الخدمات والمنتجات.
- نوعية المنتجات والخدمات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية ايراداته.

2- معلومات حول الارباح والخسائر للقطاعات التشغيلية

وتشمل تلك المعلومات والبيانات المتعلقة بالأرباح والخسائر الخاصة بالقطاع التشغيلي، بالإضافة الى مقاييس اجمالي الاصول والالتزامات لكل قطاع تشغيلي.

3- التسويات (المطابقات)

يقصد بالمطابقات امكانية اجراء مقابلة بين اجمالي ايرادات ومصروفات القطاع التشغيلي الخاصة بالشركة، كما يتم اعداد تسوية لمبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقارير المالية ومبالغ المنشأة ككل.

2- ادارة الارباح

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

2-1 مفهوم ادارة الارباح

اختلفت وتعددت الآراء حول مفهوم ادارة الارباح وما يُقصد به إذ عرفت من قبل (عياشي وسماش، 2018:274): " على انها التدخلات التي تقوم بها الادارة المتعمدة من خلال تغيير في إعداد أو عرض القوائم المالية بالشكل الذي يناسب ويخدم مصالحها، كما عرفت من قبل (Elkalla, 2017):" التصرف الذي يمكن للمدراء من خلاله التلاعب في اعداد التقارير المالية لكي يمكنهم من تضليل الجهات المستفيدة وتحقيق منافع خاصة تم تحديدها سابقا.

حيث يمكن القول إنَّ ادارة الارباح يقصد بها التاثير على الارباح التي سيتم الاعلان عنها من خلال المدراء عن طريق استخدام المرونة الموجودة في الاساليب المحاسبية، وذلك بهدف تضليل الجهات المستفيدة من التقارير المالية و تحقيق منافع خاصة تم تحديدها مسبقا.

2-2 التميز بين مفهوم ادارة الارباح والمفاهيم المرادفة لها

تعددت المصطلحات التي ذكرت في ادبيات المحاسبة والتي اشارت الى مفهوم التلاعب المحاسبي ويعتبر مرادف لممارسات ادارة الارباح في شكل من اشكالها او احد مقاييسها، حيث لا يوجد اتفاق عام على تعريف موحد يصف ممارسات ادارة الارباح بصورة صحيحة وتدخلها في عمليات العرض والقياس وتقديم الارباح على غير حقيقتها، ويمكن القول ان التلاعب المحاسبي هي الممارسة التي تنطوي تحتها جميع تدخلات الادارة للتلاعب في الارباح المقرر الافصاح عنها ويتم ذلك بعدة طرق وهي: (عبد العال، 2008)

- التلاعب في توقيت وشروط الصفقات.
- استغلال المرونة الموجودة في السياسات المحاسبية مثل اختيار او تطبيق سياسة معينة.
- عمليات وهمية اخرى مثل الغش او التزوير.

كما يصنف الباحثتان (المشهداني والفتلاوي، 2012) التلاعب في الحسابات العدة انواع منها:

1- التقارير المالية الاحتيالية: وتعرف بأنها اظهار بيانات غير صحيحة بشكل مقصود او حذف بعض القيم في التقارير المالية لتضلل مستخدمي هذه القوائم.
2- ادارة الارباح: عبارة عن تدخل مسبق من قبل الادارة لتتلاعب في الارباح (زيادة او نقصان) لتحقق عدة اهداف مثل زيادة مكافأة وحوافز الادارة وذلك ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
3- المحاسبة الابداعية: وتشمل جميع الاجراءات التي تتخذها الادارة لتتلاعب بالأرقام المالية التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية لكي تؤثر على مركزها المالي بشكل ظاهري (غير حقيقي).

ويرى الباحث ان التلاعب والاحتيال مصطلحات متشابهة يتعلقان بالتلاعبات المحاسبية التي تتم من قبل الادارة وتكون مخططة مسبقا بهدف تغيير النتائج المعلن عنها، لذا عندما تكون هذه الممارسات ليست ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عنها فهي تشابه ممارسات الغش.

2-3 اهداف ممارسة ادارة الارباح

1- التلاعب في صافي الربح (زيادته او تخفيضه) من قبل الادارة لتحقيق اهداف خاصة منها التهرب من دفع الضرائب المرتفعة.
2- تقليل المخاطر التي تتعرض المؤسسة الى الحد الممكن من خلال قيام الادارة بتقليل الفروقات في الارباح والتقلبات في التدفقات النقدية.
3- ثبات الربح حيث ان الارتفاعات الكبيرة تلفت نظر المنافسين وواضعي القوانين، فإن تحقيق المؤسسة ارباح كبيرة سيؤدي الى الضغط عليها لتوزيع ارباح مرتفعة كما يصاحبها بعض المشاكل للإدارة في حال لم تحقق نفس هذا المستوى في السنوات التالية، وعليه تقوم الادارة بممارسة ادارة الارباح لتحقق معدل ثابت من الارباح. (حمد وابو نصار، 2013)

2-4 مخاطر ممارسة ادارة الارباح

يركز مستخدمي ومحللي القوائم المالية اهتمامهم على صافي الربح باعتباره القدرة الربحية للشركة، وفي حال ارتفاع صافي الربح فانه يؤدي الى زيادة قدرتها الربحية وبالتالي ارتفاع اسعار اسهمها حيث تقوم الادارة بتعظيم ارباحها وينعكس ذلك على شكل توزيعات الارباح على المساهمين وان هذه التوزيعات تساهم في جذب مساهمين جدد، حيث تلجأ ادارة الشركات في مثل هذه الحالات الى العديد من الممارسات التي تؤدي الى ارتفاع ارباحها الا ان هذه الممارسات لا تحقق اي تدفق نقدي

تشغيلي، وعلى الرغم من ان ممارسة الادارة لإدارة الارباح لكي تحقق منافع للشركة في الاجل القصير الا ان الممارسات التي يتم استخدامها مثل (التغييرات المحاسبية الاختيارية، ادارة الاستحقاقات) تهدف الى التأثير على ارقام القوائم المالية بالارتفاع او الانخفاض بالإضافة الى التدخل المقصود والذي يجعل من هذه الممارسة غير مقبولة اخلاقيا كونها تضلل المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية.(شاهين، 2011)، كما يرى (الاشقر، 2010) ان قيام الادارة بممارسة ادارة الارباح يحيط المؤسسة مجموعة من المخاطر التي تؤثر عليها وهي:

1. مخاطر البيئة المجاورة: وتشمل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على اعمال المؤسسة، حيث ان ارتفاع الارباح بصورة غير حقيقية سينتج عنه ارتفاع في الضرائب بالإضافة الى ارتفاع التكاليف السياسية، و بالتالي ان هذه الزيادة ستؤثر على التدفقات النقدية.
2. المخاطر الداخلية للمؤسسة: هي المخاطر التي تؤثر على المؤسسة و تتمثل في:

- فقدان ثقة المساهمين في المنظمة يؤدي الى ارتفاع مخاطر التشغيل حيث ستؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة بالإضافة الى هامش الربح وبالتالي التأثير على توزيعات الارباح.
- تحويل مجموعة من الايداعات الى اموال واجبة السداد نتيجة لطلب المساهمين لأموالهم وهذا يؤدي الى ارتفاع مخاطر السيولة وبالتالي التأثير على قدرة المؤسسة على السداد مما يضطر الى الاقتراض بتكاليف مرتفعة.

2-5 العوامل المحفزة لإدارة الارباح

ان احد العوامل التي تشجع وتحفز الادارة على ممارسة ادارة الارباح هي: (ريشي، 2017)

الغموض في القواعد المحاسبية: ان القوانين والقواعد المحاسبية التي يتم اعدادها لتوجه العمل المحاسبي غالبا ما يتم اعدادها بشكل غامض وتركز الى تقليل الخيارات المتاحة كما تركز ايضا على الاتساق للإجراءات والكشوفات المحاسبية، حيث ان هذا الغموض في القواعد المحاسبية يترك انطباعا على ان المسألة المحاسبية الواحدة يمكن معالجتها بأكثر من معالجة محاسبية وهذا يفسح المجال للإدارة لممارسة ادارة الارباح.

المطلب الثالث: الإطار العملي للدراسة

1-3 مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث من جميع العاملين في الإدارات المالية والتدقيق الداخلي الموجودة في الإدارات العامة في عدد من البنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (12) بنك تجاري، أما عينة الدراسة فقد تم توزيع (120) إستبانة على المدراء الماليين، ونائبي المدراء الماليين، ورؤساء أقسام الحسابات والتدقيق الداخلي، والمحاسبين، جمعت (94) إستبانه بنسبة (78.33%) من الاستبانات التي تم توزيعها، وعند ترميز البيانات وإدخالها إلى جهاز الحاسوب تبين أن هناك (21) استبانه كانت غير معبئة بالكامل وليست صالحة للتحليل واستبعدت، لتكون عينة الدراسة (73) إستبانه بنسبه (60.83%) وهي التي اجري عليها التحليل، والجدول التالي يوضح المصارف عينة البحث الجدول (1)

جدول رقم (1)
المصارف المختارة للبحث

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	بغداد	5	الموصل	9	اشور الدولي
2	ايلاف الأسلامي	6	سومر التجاري	10	الاستثمار العراقي
3	الخليج التجاري	7	المتحد للاستثمار	11	العراقي الاسلامي
4	المنصور الاهلي العراقي	8	التجاري العراقي	12	الشرق الاوسط

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

2-3 المعالجة الإحصائية

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات واختبار الفرضيات والمتوفرة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (24)، وفيما يلي ملخص لهذه الأساليب:

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

1- اختبار كرونباخ ألفا: واستخدم لقياس ثبات أبعاد ومتغيرات الأداة أذا تم تطبيق الدراسة مرة أخرى على نفس الأشخاص وبنفس الظروف.
2- اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد: استخدم في اختبار الفرضية الرئيسية، واختبار صلاحية نموذج الدراسة.
3- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط: استخدم في اختبار الفرضيات الفرعية.

3-3 ثبات الأداة

لاختبار ثبات أدارة الدراسة تم تطبيق اختبار الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لفقرات الأداة، حيث تم إجراء هذا الاختبار على أبعاد الدراسة للمتغيرات المستقلة والتابعة، وقد بين (Sekaran & Bougie, 2015) أن حصول المتغيرات أو الأبعاد على قيمة كرونباخ ألفا (70%) فأكثر تشير إلى وجود اتساق داخلي لأداة الدراسة، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا لثبات متغيرات الدراسة والأداة

المجال		البُعد		الفقرات	معامل كرونباخ الفا	النتيجة
تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) القطاعات التشغيلية	1	الإفصاح		8-1	0.732	ثبات
	2	القياس		15-9	0.774	ثبات
	3	المطابقات		21-16	0.710	ثبات
		تطبيق المعيار الدولي رقم (8)		**21-1**	**0.835**	**ثبات**
إدارة الأرباح				15-1	0.841	ثبات
الأداة ككل				**36**	**0.877**	**ثبات**

من خلال الجدول (2) تبين أن قيم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) كانت مقبولة لجميع أبعاد ومتغيرات الدراسة، وللأداة ككل، حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الثبات (كرونباخ ألفا) في أبعاد تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية (0.774)، كما بلغت قيمة هذا الاختبار لفقرات متغير إدارة الأرباح (0.841)، وللأداة ككل (0.877)، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة، وتشير إلى ثبات أداة الدراسة في قياس تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8)، وإدارة الأرباح

4-3 اختبار فرضيات الدراسة

3-4-1 الفرضية الرئيسية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لتبني المعيار الدولي للتقارير المالية: القطاعات التشغيلية على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

للتعرف على اثر تبني المعيار الدولي للتقارير المالية: القطاعات التشغيلية على إدارة الأرباح، تم تنفيذ اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) على إجابات المحاسبين والمدققين عينة الدراسة، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار:

جدول (3)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر تبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية

المتغير المستقل	ß	T value	الدلالة الإحصائية	R	Adjusted R Square	F value	الدلالة الإحصائية
متطلبات الإفصاح	-0.306	-2.874	0.005	0.689	0.451	20.748	0.000
متطلبات القياس	-0.296	-2.786	0.007				

متطلبات المطابقات	-0.240	-2.190	0.032				

يلاحظ من الجدول (3) وجود أثر لتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية، ويؤكد ذلك معنوية نموذج الانحدار عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (20.748) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (5%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط الكلية بين أبعاد المتغير المستقل مجتمعة والمتغير التابع (68.9%) وهي علاقة ارتباط عكسية. أما معامل التفسير المعدل (Adjusted R Square) يبين أن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في مستوى ممارسة إدارة الأرباح في البنوك بمقدار (45.1%) والباقي يعزا لمتغيرات أخرى غير موجودة في نموذج الدراسة.

وفيما يتعلق بأثر أبعاد المتغير المستقل الداخلة في النموذج، فقد تبين أن أهم متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية تأثيرا على إدارة الأرباح كانت متطلبات الإفصاح عن المعلومات في القطاعات التشغيلية، وفي المرتبة الثانية من حيث التأثير جاءت متطلبات القياس، وأخيرا متطلبات المطابقات، وهذا يبين أهمية تبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية لتأثيره على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية.

ويعزو الباحث هذا الأثر بان التزام البنوك بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية يساعد على ضبط الأداء المالي للعديد من العمليات المالية والمعالجات المحاسبية اللازمة والتي بدورها تعمل على ضبط ممارسات إدارة الأرباح، كما يفسر بان البنوك تسعي إلى تمكين الجهات ذات العلاقة من تقييم المعلومات المتعلقة بطبيعة نشاط البنك وأثارها المالية والاقتصادية، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومقارنة الأداء المالي مع البنوك التي تعمل في نفس المجال لذلك تعمل على أن تكون البيانات المالية ذات جودة عالية وتتمتع بالموضوعية في القياس بعيدا عن ممارسات إدارة الأرباح. ومما سبق يكون الاستنتاج برفض الفرضية الصفرية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة التي تبين "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

كما تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية وذلك بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple liner Regression) بين كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على حدا والمتغير التابع، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية"يبين الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية: القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تطبيق متطلبات الإفصاح على إدارة الأرباح

المتغير المستقل	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F value قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	معامل الانحدار	T value قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
تطبيق متطلبات الإفصاح	0.564	0.309	33.200	0.000	-0.564	-5.762	0.000

المتغير التابع: إدارة الأرباح

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في جدول (4) أن قيمة (T) المحسوبة لقياس تأثير تطبيق متطلبات الإفصاح على إدارة الأرباح قد بلغت (5.762) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وتعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (القطاع التشغيلي) على إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة بيتا (ß) والتي تظهر قوة ونوع الأثر بين المتغيرين (0.564-) وهي قيمة سالبة وتشير إلى أن نوع الأثر سلبي، ويفسر ذلك بان الزيادة في مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح بمقدار (1) يصاحبه انخفاض في مستوى

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

إدارة الأرباح بمقدار (56.4%). ومما سبق يكون الاستنتاج برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تبين "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لتطبيق متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية ".

يبين الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تطبيق متطلبات القياس وفق المعيار الدولي للتقارير المالية: القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تطبيق متطلبات القياس على إدارة الأرباح

المتغير المستقل	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F value قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	معامل الانحدار	T value قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
تطبيق متطلبات القياس	0.571	0.316	34.289	0.000	-0.571	-5.856	0.000

المتغير التابع: إدارة الأرباح

يبين الجدول (5) أن قيمة (T) المحسوبة لقياس تأثير تطبيق متطلبات القياس على إدارة الأرباح قد بلغت (5.856) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وتعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (القطاعات التشغيلية) على إدارة الأرباح، كما بلغت قيمة بيتا (ß) والتي تظهر قوة ونوع الأثر بين المتغيرين (0.571-) وهي قيمة سالبة وتشير إلى أن نوع الأثر سلبي، ويفسر ذلك بان الزيادة في مستوى تطبيق متطلبات القياس بمقدار (1) يصاحبه انخفاض في مستوى إدارة الأرباح بمقدار (57.1%). ومما سبق يكون الاستنتاج برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تبين "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لتطبيق متطلبات القياس وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لتطبيق متطلبات المطابقات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

يبين الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تطبيق متطلبات المطابقات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية: القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تطبيق متطلبات المطابقات على إدارة الأرباح

المتغير المستقل	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F value قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	معامل الانحدار	T value قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
تطبيق متطلبات المطابقات	0.553	0.296	31.216	0.000	-0.553	-5.587	0.000

المتغير التابع: إدارة الأرباح

تبين نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في جدول (6) أن قيمة (T) المحسوبة لقياس تأثير تطبيق متطلبات المطابقات على إدارة الأرباح قد بلغت (5.587) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وتعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات المطابقات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (القطاع التشغيلي) على إدارة

الأرباح، كما بلغت قيمة بيتا (ß) والتي تظهر قوة ونوع الأثر بين المتغيرين (0.553-) وهي قيمة سالبة وتشير إلى أن نوع الأثر سلبي، ويفسر ذلك بان الزيادة في مستوى تطبيق متطلبات المطابقات بمقدار (1) يصاحبه انخفاض في مستوى إدارة الأرباح بمقدار (55.3%). ومما سبق يكون الاستنتاج برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تبين "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق متطلبات المطابقات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية في القطاع التشغيلي على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية".

3_5 النتائج والتوصيات

3_5_1 النتائج

1. أن مستوى ممارسة البنوك التجارية العراقية لإدارة الأرباح منخفضة نتيجة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في معالجة العمليات المالية، والامتثال للقوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات الرقابية.
2. هناك اثر عكسي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية بجميع متطلباته (متطلبات الإفصاح، متطلبات القياس، متطلبات المطابقات) على إدارة الأرباح في البنوك التجارية العراقية، فكلما زاد مستوى التطبيق كلما ساهم ذلك في تخفيض إدارة الأرباح.

3_5_2 التوصيات

1- ضرورة تقليل الاختلافات في النتائج بما يتناسب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
2- ضرورة ايلاء موضوع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية اهمية اكبر في البحوث والدراسات العربية لأهميتها الكبيرة في تعزيز التقارير المالية التي يتم الافصاح عنها بموجبه.

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية

1. ابو نصار، حميدات (2010)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية _ الجوانب النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
2. ابو نصار، محمد، حمد، امنة (2013)، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة العلوم الادارية، المجلد (40)، العدد (2).
3. الاسعد، آلاء مصطفى (2013)، المعايير المحاسبية والتغييرات في بيئة الاعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
4. الاشقر، هاني محمد (2010)، ادارة الارباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة _ دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الاسلامية.
5. الجرف، ياسر احمد، (2010)، اهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية _ اطار مقترح_ ، ورقة عمل في الندوة الثانية عشر تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.
6. الخضري، حسن عبد الماجد (2013)، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 8: القطاعات التشغيلية (دراسة تحليلية وميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
7. ريشي، مروة (2017)، دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك ادارة الارباح _ دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC 40)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
8. شاهين، علي عبدالله (2011)، ادارة الارباح ومخاطرها في البيئة المصرفية _ دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية _ مجلة الجامعة الخليجية، المجلد (3)، العدد (4).

DOI: 10.33687/jhssr.003.03.000341

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

9. صفا، محمد (2015)، دور الافصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (37)، العدد (04).
10. صفا، محمد ويوسف، علي (2016)، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح القطاعي وفقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (8)IFRS" القطاعات التشغيلية" "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38)، العدد (3).
11. عبد العال، طارق (2008)، حوكمة الشركات: المفاهيم – المبادئ – التجارب-المتطلبات، ط2، الدار الجامعية للطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
12. عياشي، فاطمة وسماش، كمال (2018)، الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (8)، العدد (1)، 272-294.
13. الفتلاوي، ليلى والمشهداني (2012)، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (2) العدد (93)، 189-203.
14. القشي، ظاهر ،الخطيب، حازم ،(2004)، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد 2، (02)
15. يوسف، علي (2012)، اثر استقلالية مجلس الادارة في ملائمة معلومات الارباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الاسواق المالية" دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. . Elkalla, T. (2017). An empirical investigation of earnings management in the MENA region (Doctoral dissertation, University of the West of England).
2. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of accounting and economics, 50(2-3), 344-401.
3. Sekaran, Ua, Bougie ,Roger (2015),” Research Methods for Business: A skill Building Apprach’, 7th Edition , John Wiley and sons Inc.